

## الين يهبط بعد تمسك «بنك اليابان» بسياسته النقدية شديدة التساهل



انخفض الين على نطاق واسع الثلاثاء، بعد أن أبقى بنك اليابان المركزي سياسته النقدية شديدة التساهل دون تغيير وحافظ على توجهاته بالنسبة للمستقبل في قرار مرتقب في ختام اجتماعه الذي استمر يومين.

وبعد القرار، تراجع الين أكثر من 0.6 في المئة مقابل الدولار إلى أدنى مستوياته خلال الجلسة عند 143.78، لكنه عوض لاحقاً بعض تلك الخسائر. وبلغ سعر العملة اليابانية في أحدث التعاملات 143.46 ين للدولار.

ومقابل اليورو، تراجع الين أيضاً إلى أدنى مستوى في أسبوع عند 157، وكان في أحدث التعاملات منخفضاً 0.5 في المئة تقريباً إلى 156.72 لليورو.

وبينما جاءت النتيجة متماشية مع توقعات السوق، كان بعض المستثمرين يبحثون عن إشارات عما إذا كان البنك المركزي قد يلمح إلى تحرك للابتعاد في نهاية المطاف عن أسعار الفائدة السلبية.

وقال هيروفومي سوزوكي، كبير استراتيجيي سوق الصرف الأجنبي في «إس.إم.بي.سي»: «قبل الاجتماع، كانت هناك توقعات بحدوث تغييرات في السياسة، بما في ذلك تعديلات في صياغة البيان.

وذكر البنك المركزي في بيان أنه لن يتردد في اتخاذ خطوات تيسيرية إضافية إذا لزم الأمر، مضيفاً أن حالة عدم اليقين بشأن الاقتصاد مرتفعة للغاية.

في غضون ذلك، تراجعت العملة الأمريكية لتتقرب من أدنى مستوياتها في خمسة أشهر تقريباً مقابل الدولارين الأسترالي والنيوزيلندي الحساسين للمخاطر، إذ ظلت معنويات السوق مرتفعة في ظل احتمال بدء مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) خفض أسعار الفائدة العام المقبل.

وارتفع الدولار الأسترالي 0.19 في المئة إلى 0.6719 دولار، بعد أن بلغ ذروة عند 0.6736 دولار في الجلسة السابقة، مسجلاً أعلى مستوياته منذ 31 يوليو/تموز.

كما صعد الدولار النيوزيلندي 0.25 في المئة إلى 0.62275 دولار، وهو ليس بعيداً عن مستوى أمس الاثنين المرتفع البالغ 0.6250 دولار.

أظهر محضر اجتماع السياسة النقدية لبنك الاحتياطي الأسترالي لشهر ديسمبر/ كانون الأول والذي صدر اليوم الثلاثاء أن البنك المركزي بحث رفع أسعار الفائدة، لكنه قرر أن هناك ما يكفي من الإشارات المشجعة بشأن التضخم للتوقف مؤقتاً بانتظار مزيد من البيانات.

ولم يطرأ تغيير يذكر على مؤشر الدولار الأمريكي مسجلاً 102.53.

رأي مخالف

وعارض بعض مسؤولي مجلس الاحتياطي الاتحادي توقعات السوق بشأن مدى قرب إقدام لجنة السوق المفتوحة الاتحادية على خفض أسعار الفائدة، إلا أن تصريحاتهم لم تؤثر كثيراً في الأسعار بالسوق أو تكبح انخفاض العملة الأمريكية.

ومن المقرر أن تصدر هذا الأسبوع قراءة مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي، وهو المقياس المفضل لدى المركزي الأمريكي للتضخم الأساسي، مما يوفر مزيداً من الوضوح حول ما إذا كان التضخم قد تباطأ بما يكفي لبدء البنك في تخفيف سياسته النقدية العام المقبل.

وارتفع الجنيه الاسترليني 0.08 في المئة إلى 1.2657 دولار وصعد اليورو 0.04 في المئة إلى 1.09265 دولار.

ومع ذلك، قال جوزيف كابورسو، رئيس قسم الاقتصاد الدولي والمستدام في بنك الكومنولث الأسترالي: إن العملتين لا تزالان عرضة للاضطراب في أسواق النفط والغاز، نظراً لاعتمادهما المتزايد على الطاقة من الشرق الأوسط.

وأدت توترات جيوسياسية في البحر الأحمر إلى عرقلة التجارة البحرية وأجبرت شركات على تغيير مسارات السفن، ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط مع قلق المستثمرين من تعطل التجارة وكذلك تكاليف الإمدادات.

وقال كابورسو: إمدادات النفط والغاز في الشرق الأوسط معرضة للخطر. لهذا السبب يكون اليورو والجنيه الاسترليني (أكثر عرضة لخطر الانخفاضات الكبيرة إذا تفاقمَت هذه الصراعات أو اتسعت). (رويترز)